

البحث السادس

القراءات المختلفة وقراءوها

ذكرنا في بحث المصطلحات أنه جاء في اللغة:
قرأ الكتاب قراءة وقرآناً: تتبع كلماته نظراً ونطق بها.
وفي المصطلح الاسلامي: القارئ وجمعه القراء من تعلم تلاوة لفظ القرآن مع تعلم معانيه والمقارئ من امتن من القراء تعليم لفظ القرآن مع تعليم معناه.
كان ذلكم معنى القراءة والاقراء في عصر الرسول (ص).
واتضح ممّا ذكرنا ان للفظ: (أقرأ) و (نقري) و (إقرأ) وسائر مشتقاتها في المصطلح الاسلامي (معنى له جزءان) وان شئت فقل: (له معنيان)، قال الراغب في أمثاله: (كل اسم موضوع لمعنيين معاً يطلق على كل واحد منهما إذا انفرد، كالمائدة للخوان وللطعام، ثم قد يسمّى كل واحد منهما بانفراده به).
وقال:

القرء في الحقيقة اسم للدخول في الحيض عن طهر، ولمّا كان اسماً جامعاً للامرئين: الطهر والحيض المتعقب له أطلق على كل واحد منهما (1).

ولما كانت مادة الاقراء بمعنى تعليم لفظ القرآن وتعليم معناه استعملت في عصر الرسول (ص) في المعنيين معاً، واستعملت في عصر الصحابة أحياناً في أحد المعنيين.

ثم تغيّر معنى القراءة والاقراء في مصطلح المسلمين بعد عصر الصحابة حتى اليوم.
تبدل معنى أقرأ والقارئ بعد عصر الصحابة من تعلم تلاوة النصّ القرآني وتعلم معناه إلى تعلم تبديل النصّ القرآني بلغات القبائل العربية.

وكان سبب هذا التغيير أنّ السلطة الحاكمة منذ عصر معاوية إلى آخر عهد الخلافة الاموية في الشام — عدا عمر بن عبد العزيز — عمدت في جميع البلاد الاسلامية إلى إحياء التراث العربي الجاهلي وآدابها

لغة وشعراً وتاريخها حسباً ونسباً وكان العصر عصر الترف العقلي، فتسابق المحققون في جمع أشعار العرب ودراسة لغاتها وأحسابها وأنسابها.

وظهر كذلك بعد عصر الصحابة نشاط الزنادقة المحموم في تخريب السنّة النبويّة سيرةً وحديثاً، وكان من أنواع نشاطهم وضع روايات في جواز تبديل النصّ القرآني افتروا فيها على الله ووحيه ورسوله وصحابته واختلقوا لتلك الروايات أسناداً ودسّوها في مصادر الدراسات الإسلامية في عصر التأليف.

ومن كلا النشاطين تكوّن علم تبديل لغة القرآن بلغات القبائل العربية، وتسابق المتخصّصون بلغات القبائل العربية في ذلك، ونبغ فيهم رجال أخذوا يبدّلون النصّ القرآني بما تعلّموه من لغات العرب المختلفة.

وهكذا تكونت القراءات المختلفة للقرآن الواحد، وسمّوا عملهم بعلم القراءة، ونشروا علمهم المخلتق في البلاد الإسلامية كافة، وسمّوا من تعلّمه بالقارئ ومن يعلمه بالمقرئ.

واشتهر في أوائل القرن الثاني الهجري مصطلح المسلمين أي: القراءة بمعنى تعلّم تبديل النصّ القرآني بلغات العرب بدلاً من المصطلح الإسلامي: القراءة بمعنى تعلّم النصّ القرآني وتعلّم معانيه، ونسي المصطلح الإسلامي، وبعد ذلك فسّر خطأ ما جاء من مادّة (القراءة) في الكتاب والسنّة ومحاورات الصحابة بالمعنى المصطلح عند المسلمين (القراءة) بمعنى تبديل النصّ القرآني بلغات العرب، بينما ينبغي أن نفسّر ما جاء من مادّة (القراءة) في الكتاب والسنّة ومحاورات الصحابة ومحاورات المسلمين في عصر الصحابة بمعنى المصطلح الإسلامي وما جاء منها في المحاورات منذ القرن الثاني الهجري في ما عدا ما جاء منها في أحاديث أئمة أهل البيت (ع) نفسرها بمعنى مصطلح المسلمين.

منشأ القراءات المختلفة:

نشرت ولله الحمد والمنّة بحوثي في سبيل تمحيص سنّة الرسول (ص) وكيفية اختلاق صحابة للرسول (ص) في مجلدي ((خمسون ومائة صحابي مخلتق)) وفي ما يأتي من هذا البحث نكشف بحوله — تعالى — عن كيفية انتشار آلاف القراءات المختلفة بين المسلمين التي افتري بها على كلام الله، وحرّف بها كتاب الله العظيم مع بيان منشئها إن شاء الله تعالى.

تولدت القراءات المختلفة للقرآن الواحد ونشأت ثم تكاثرت وازداد عددها بسبب العوامل الستّة الآتية:

أ — ما روي عن الصحابة في تفسير القرآن وظنّ أنها قراءة أخرى للنصّ القرآني.

ب — ما روي من اجتهادات الصحابة في تبديل النصّ القرآني بألفاظ استحسنوها.

ج — أثر روايات مختلفة في جواز تبديل النصّ القرآني بغيره.

د — أخطاء في رسم خط المصاحف العثمانية.

هـ — قياس النصّ القرآني بقواعد اللغة العربية.

و — اجتهادات القراء في تبديل النصّ القرآني بغيره استناداً إلى:

1 — ما روي عن الصحابة من روايات واجتهادات.

2 — ما يوافق قواعد اللغة العربية.

3 — ما يوافق بعض اللغات العربية من غير قریش.

أولاً — ما روي عن الصحابة في تفسير القرآن وظن أنها قراءة أخرى للنصّ القرآني

مرّ بنا في بحث اختلاف المصاحف أنّ كلاً من أم المؤمنين عائشة وأم المؤمنين حفصة أمرتا الكاتب الذي يكتب لهما المصحف إذا بلغ في كتابته قوله تعالى:

(وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى) يؤذنها فلماً بلغها وأذنها أمرتاه أن يكتب بعدها (وصلاة العصر) انهما لم تقصدا من ذلك أن صلاة العصر جزء من الآية وإنما أردتا وصلاة العصر تفسير (للصلاة الوسطى) ومن هذا القبيل ما جاء:

أ — في تفسير الطبري بسنده عن حبيب بن ثابت قال: أعطاني ابن عباس مصحفاً فقال: هذا على قراءة أبي قال: وفيه فما استمعت به منهم — إلى أجل مسمى — (2).

ب — في تفسير السيوطي بسنده عن ابن مسعود قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله (ص) (يا أيّها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك — إنّ عليّاً مولى المؤمنين — وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ...) (3). وكما أن أم المؤمنين عائشة وأم المؤمنين حفصة لم تقصدا إن صلاة العصر جزء من الآية وإنما قصدتا انها تفسير للصلاة الوسطى كذلك شأن كل ما روي من هذا القبيل.

وأما ما روي من تعبير الصحابة في أمثالها أنهم كانوا يقولون في قراءة (ابن مسعود) أو (أبي بن كعب) أو غيرهما فقد مرّ بنا ان (القراءة والاقراء) كان في عصرهم بادئ ذي بدء بمعنى تعليم لفظ القرآن ومعناه، وأخيراً استعمل في عصر الصحابة خاصّة في جزء معناه وهو تعليم المعنى فحسب إذا يكون معنى قولهم في قراءة فلان أي ما كان يفسر الكلمة وهكذا فسّر الكلمة.

ثانياً — ما روي من اجتهادات الصحابة في تبديل النصّ القرآني بألفاظ استحسنوها:

أ — ما روي عن الصحابة في تبديل النصّ القرآني حسب اجتهادهم قال السيوطي بتفسير: (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا) (4):

أخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وأبو داود في ناسخه وابنه في المصاحف والنسائي وابن جرير وابن منذر وابن أبي حاتم والحاكم، وصحّحه عن سعد بن أبي وقاص، أنه قرأ: (ما ننسخ من آية أو ننسها)، فقل: له إن سعيد بن المسيّب يقرأ: ننسها، فقال سعد: إن القرآن لم ينزل على المسيّب ولا على آل المسيّب، قال الله: (سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى) (5)، (وَأَذْكُرُ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ) (6).

وعرفنا من آخر الحديث أن منشأ هذا الاجتهاد المنسوب إلى الصحابي في تحريف كلمة (ننسها) إلى (ننساها) مجيء (تنسى) و (نسيت) في مكانين آخرين من القرآن وقياس هذا المورد على ذينك الموردين. وروى السيوطي — أيضاً — بسنده، أن في قراءة أبي: (ما ننسخ من آية أو ننسك)، وأن في قراءة ابن مسعود: (ما ننسك من آية ننسخها) (7).

وروى القرطبي عن ابن عباس أنه قرأها (أو ننسها) بضم النون (8).

وروى الطبري عن عبيد بن عمير الليثي أنه قرأها (أو ننساها) (9).

#

وجدنا في المثال السابق كيف رووا اختلاف الصحابة في قراءة الآية اعتماداً على اجتهادهم وليس اعتماداً على ما سمعوه من رسول الله (ص)، كما رووا ذلك عن سعد بن أبي وقاص.

ب — اجتهادات الصحابة في تبديل النصّ القرآني ليوافق المألوف من لغتهم:

رووا أنه اجتهد كلّ من أمّ المؤمنين عائشة والخليفة عثمان، فقالا في (إِنْ هَـذَا لَسَاحِرَانِ): (إِنْ هَـذِينَ لَسَاحِرَانِ)، وتبعهم على ذلك الحسن وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وغيرهم من التابعين، ومن القراء عيسى بن عمرو وعاصم وغيرهما من العلماء.

وروا أن أبان بن عثمان قال: قرأت هذه الآية عند أبي عثمان بن عفان، فقال لحن وخطأ.

فقال قائل: ألا تغيّروه؟

فقال عثمان: دعوه، فإنه لا يحرّم حلالاً ولا يحلّ حراماً (10).

وقال القرطبي: (وهذه القراءة موافقة للاعراب مخالفة للمصحف). وروى عن ابن مسعود قراءتين:

أ — (إِنْ هَـذَا لَسَاحِرَانِ).

ب — (إِنْ هَـذَا سَاحِرَانِ)!!

وروى عن الصحابي أبي: (إِنْ ذَانِ لَسَاحِرَانِ).

وعن جماعة من العلماء والقراء: (إِنْ هَـذَا لَسَاحِرَانِ).

وقال: وهذه القراءة سلمت من مخالفة المصحف ومن فساد الاعراب، ويكون معناها: ما هذان إلاّ ساحران.

قال المؤلف: وحاول بعض العلماء أن يجد مسوّغاً لمخالفة هذه الآية كلام العرب، فوجد ضالته المنشودة في لغة بني الحرث بن كعب وزبيد وخثعم، فأطمأنوا لما وجدوا في كلام بعض القبائل العربية ما يقيسون عليه كلام الله جلّ اسمه(11).

ونجد نظير هذه المحاولات كثيراً في كتب التفسير والقراءات، وسوف ندرسها بعد دراسة الحكمة في الالتزام بقواعد اللغة العربية إذ لا يصح في الكلام غير الموزون مخالفتها أما الكلام الموزون فله قواعد خاصة به نذكرها في ما يأتي إن شاء الله تعالى.

ثالثاً – أثر روايات مختلفة في جواز تبديل النصّ القرآني بغيره:

من أهم العوامل في اختلاق القراءات المختلفة ما رووا في روايات متواترة موصوفة بالصحة إنّ الرسول (ص) أقرأ السورة الواحدة لأصحابه بألفاظ مختلفة، فتمازى كل منهم في قراءة الاخر، وقال الرسول (ص) في جواب اعتراضهم إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف نحو قولك: تعال وأقبل وهلمّ واذهب وأسرع وعجل فاقروا ولا حرج: عليماً حكيماً، أو غفوراً رحيماً، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة.

#

إنّ تلكم الروايات إضافة إلى ما روي عن الصحابة من اجتهادات في تبديل النصّ القرآني شجعت جماعات من العلماء أن يعتمدوا المجموعتين من الروايات، ويقوموا بتأسيس علم القراءات.

رابعاً – أخطاء في رسم خط المصاحف العثمانية:

أخذ الخليفة عثمان من أم المؤمنين حفصة المصحف الذي تم نسخه على عهد الخليفة عمر وأودعه عندها، ونسخ على المصحف الامام ولما جيء به إليه قال: إنّ في المصحف لحنأً ستقيمه العرب بألسنتها ثم أمر أن ينسخ عليها سبع نسخ أو تسع، وبعث بها إلى أمّهات البلاد الاسلامية مع قراء يقرؤونه فبعث مع المصحف:

أ – المكي عبدالله بن السائب.

ب – الشامي المغيرة بن شهاب.

ج – الكوفي أبا عبد الرحمن السلمي.

د — البصري عامر بن عبد القيس.

هـ — وكان مقرئ المدينة زيد بن ثابت.

وإضافة إليها ذكروا أنه بعث نسخة لكل من: البحرين واليمن ومصر والجزيرة (12).
واللحن الذي ذكره الخليفة في رسم الخطّ المصحف بقي في المصاحف حتى اليوم مثل:
أ — كتابة نون التوكيد الخفيفة كتكوين النصب على الالف كما جاء في سورة:

العلق / 15: (لَنَسْفَعًا) بدل لنسفعن.

يوسف / 32: (وَلَيَكُونًا) بدل ليكونن.

ب — حذف الالف كما جاء في سورة:

الزخرف / 38: (يَلَيْتَ) بدل يا ليت.

والمؤمنون / 8: (لَا مَنَتِهِمْ) فيقرؤها بعضهم: لاماناتهم، ويقرؤها آخر لامانتهم.

إبراهيم / 21: (فَقَالَ الضُّضْفَا) بدل الضعفاء.

ج — اضافة الواو أو الياء أو الالف كما جاء في سورة:

الانعام / 52: (بِالْغَدَاةِ) بدل بالغداة.

إبراهيم / 9: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ) بدل نبأ.

الكهف / 23: (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍءٍ) بدل لشيء.

الزمر / 69: (وَجِئَءَ بِالنَّبِيِّينَ) بدل وجي.

وكذلك كتبوا الكلمة الواحدة بصورة في مكان، وكتبوها بصورة أخرى في مكان آخر كما هو في الايات التالية:

1 — (فيما) فإنها كتبت متصلة (فيما)، إلا في اثني عشر مورداً، فإنها كتبت فيها مفصولة (في ما).

2 — (مما) كتبت متصلة، إلا في ثلاثة مواضع، كتبت فيها مفصولة (من ما).

3 — (لكي لا) منفصلة، إلا في ثلاثة مواضع.

إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة (13).

غير انّ المقرئين الذين أرسلهم الخليفة عثمان مع المصاحف كانوا قد تعلّموا قراءة القرآن قبل كتابة تلك المصاحف من فم الصحابة الذين تلقوا قراءة القرآن من فم رسول الله (ص) والذي تلقاها عن طريق الوحي وكان زيد بن ثابت قد تلقى قراءة القرآن من فم رسول الله (ص) وكان كلّهم يقرؤون القرآن كما تعلّموها.

وذلك معنى قول الخليفة عثمان (فيه لحن ستقيمه العرب بألسنتها) واستمرّ المقرئون على ذلك جيلاً بعد جيل يقيمون لحن رسم خط مصحف عثمان في إقراء القرآن، ويعلمون التلاوة صحيحة ومخالفة لرسم الخطّ الملحون.

خامساً – قياس النصّ القرآني بقواعد اللغة العربية:

من قواعد اللغة العربية ما وضع دفعاً للالتباس في الكلام الموزون وغير الموزون مثل:

أ – الحاق تاء التأنيث لاسم الفاعل المؤنث في قولنا: امرأة باسمه وضاحكة وناطقة وتجريد اللفظ منها لغير الانثى في قولنا: رجل باسم وضاحك وناطق.

ب – تقديم الفاعل على المفعول في مواضع اللبس بين الفاعل والمفعول مثل قولنا: أقرأ موسى عيسى القرآن في ما إذا كان المقرئ موسى فإذا لم يكن في الكلام لبس جاز مخالفة القاعدتين المذكورتين في مثل قولنا: أحياناً أكرم محمداً الحسن، وأكل الكمثرى يحيى، وخرق الثوب المسمار.

وكذلك الشأن في حذف علامة التأنيث إذا لم يكن ثمة لبس. في مثل قولنا للمرأة التي ترى العادة الشهرية حائض وللحبلى حامل وللمطلقة طالق.

ومن قواعد اللغة العربية ما وضعت أيضاً للكلام الموزون وغيره لدفع الالتباس، ودونت في كتب علمي النحو والصرف، مثل قواعد علامات الاعراب بالحركات والحروف في آخر الكلمات دفعاً للالتباس في مثل قولنا:

أكرمَ اللبنانيُّ السوريَ.

والعراقيانِ الكويتيّينِ.

والسعوديونَ اليمانيّينَ.

فاننا نميّز الفاعل من المفعول بالضمّة والفتحة في المثال الاول والالف والياء المفتوح قبلها في الثاني، والواو والياء المكسور ما قبلها في الثالث.

#

كانت تلكم أمثلة لقواعد اللغة العربية في الكلام الموزون وغيره.

وأما الكلام الموزون بصورة خاصة، فلم تدون قواعده كعلم خاص يدرس في المعاهد العلمية ومن مصاديق قواعد الكلام الموزون في لغة العرب الشعر الذي اكتشف أوزانه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170 هـ).

وكذلك من مصاديق الكلام الموزون في لغة العرب: السور القرآنية، فإنّ لها أوزاناً خاصّة بها لم تكتشف حتى اليوم، وإن كان الشعر وبعض النثر الفني موزون في جانب اللفظ فحسب، فإنّ القرآن موزون في جوانب متعددة منه في لفظه ومعناه وغيرهما، وإنّه ليس بشعر ولا نثر. ويستطيع الباحث الخبير بالأدب العربي أن يدرك ذلك بأدنى تأمل لبعض السور القرآنية الصغيرة. وفي السور الكبيرة قد يكون لكل مجموعة من آيات نزلت فيها مرّة واحدة وزن خاصّ بها وقد يكون لجميع السورة وزن واحد غير ان معرفة أوزانها ورويّها بحاجة إلى تدبر أكثر. وللکلام الموزون قانون يجب التزامه كما سنذكره في ما يأتي بحوله تعالى:

القانون في الكلام الموزون

لما كان الكلام الموزون يمتاز على غير الموزون منه ويؤثر في النفوس تأثير السحر في ما يدعو إليه من أمر، إذاً لابدّ في الكلام الموزون من مراعاة الوزن وإلّا لما كان الكلام موزوناً، ومن ثمّ تعارض قواعد الوزن مثل أوزان البحور التي اكتشفها الخليل في الشعر مع قواعد اللغة العربية يجب مراعاة الوزن وطرح قواعد اللغة فيه. وعلى ذلك جرى جميع البلغاء والفصحاء أبد الدهر.

قواعد خاصّة بالكلام الموزون

ما سبق ذكره في أول البحث وموارد كثيرة أخرى غيرها ممّا سمّاها علماء النحو بالشذوذ يصحّ وصفها بالشاذّ لو جاء ذلك في الكلام غير الموزون مثل ما روي عن أحدهم أنه قال (أكلوني البراغيث) بدل (أكلتني البراغيث).

وهذا يصحّ وصفه باللحن والشاذّ والنادر وما شابهها من الاوصاف، ولا ينبغي لفصيح أن يرد مثل ذلك في كلامه.

أمّا الكلام الموزون فقد بلغ ما جاء فيه ممّا سمّي عندهم بالشذوذ من السعة والكثرة والشمول حدّاً نستطيع أن نكتشف منه قواعد عامّة تخصّ الكلام الموزون في محاورات الفصحاء والبلغاء، مثل القواعد الاتية(14):

أولاً – قاعدة جواز دمج الكلمتين في كلمة واحدة:

وجاء ذلك في شعر عبد يغوث الحارثي: عبشميّة في قوله:

تضحك مني شيخة عبشميّة كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً(15)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: عبد شمسيّة.

ثانياً – قاعدة جواز حذف حرف واحد أو أكثر من الكلمة

أ – حذف حرف واحد من الكلمة وجاء ذلك:

في شعر طرفة بن العبد: تصطد في قوله:

فإن تبغني في حلقة القوم تلقني وإن تقتصني في الحوائت تصطد (16)

ب – حذف أكثر من حرف من الكلمة، وجاء ذلك:

في شعر أبو النجم العجلي:

تدافع الشيب ولم تقتل في لجة أمسك فلاناً عن قل (17)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: فلان عن فلان.

ثالثاً – قاعدة جواز حذف الكلمة في الكلام:

أ – حذف الاسم، وجاء ذلك:

في شعر مجنون ليلى:

أثاركتي للموت أنت فميت وما للنفس الخائفات بقاء (18)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: فأنا ميت.

ب – حذف الفعل، وجاء ذلك:

في شعر النابغة الذبياني: وكأن قد، في قوله:

أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد (19)

وفي غير الموزون من كلام يقال: وكأن قد زالت.

ج – حذف الحرف:

1 – حذف حرف الجر، وجاء ذلك:

في شعر المتلمس العبدى: حبّ العراق الدهر أطعمه، في قوله،

آليت حبّ العراق الدهر أطعمه والحبّ يأكله في القرية الشوس (20)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: على حبّ العراق الدهر لا أطعمه.

2 – حذف لام الامر في الغائب، وجاء ذلك:

في شعر الشاعر: محمد تقد، في قوله:

محمد تقد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا (21)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: لَتَقْد.

3 — حذف نون الوقاية، وجاء ذلك:

في شعر زيد الخيل: لَيْتِي، في قوله:

كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي (22)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: ليتني.

4 — حذف تنوين الاسم المنصرف وجعله غير منصرف، وجاء ذلك:

في قول الشاعر، في قوله:

وَمُصْعَبٌ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَكْبَرُهَا وَأَطْيَبُهَا (23)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: ومصعب.

رابعاً — قاعدة جواز إضافة حرف أو أكثر في الكلمة

وجاء ذلك:

أ — وفأنظور، في شعر أبي علي:

وإِنِّي حَيْثُمَا يَنْتَبِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَوْثِمَا سَلَكَوا أَدْنُوا فَأَنْظُورُ (24)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: فأنظُر.

خامساً — قاعدة جواز تبديل حرف بحرف آخر

وجاء ذلك:

في شعر الشاعر اللذون، في قوله:

نَحْنُ اللَّذُونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا (25)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: اللذين.

سادساً — قاعدة جواز تبديل السكون بالحركة

1 — في علامات الاعراب، وجاء ذلك:

في شعر عنتره بن شداد، لم تحرم، في قوله:

يَا شَاةَ مَا قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ (26)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: لم تحرم.

2 – في بنية الكلمة، وجاء ذلك:

والجلدا، في شعر عبد مناف الهذلي:

إذا تَأَوَّبَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضرباً أَلِيمًا بِسَبْتٍ يَلْعَجُ الْجِدَا (27)
وفي غير الموزون من الكلام يقال: الجِلْدَا.

سابعاً – قاعدة جواز مجيء الضمير المتصل بدل المنفصل وبالعكس

أ – الضمير المنفصل بدل المتصل، وجاء ذلك:

في شعر الشاعر يزيدهم حُبًّا إِلَيَّ هُمْ، في قوله:

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأَخْبِرْهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ (28)
وفي غير الموزون من الكلام يقال: إِلَّا يَزِيدُونَهُمْ حُبًّا إِلَيَّ.

ب – الضمير المتصل بدل المنفصل وجاء ذلك:

في شعر الشاعر: إِلَّاكَ دِيَّارُ، في قوله:

وما نبالي إذا مَا كُنْتَ جَارَتِنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَّارُ (29)
وفي غير الموزون من الكلام يقال: إِلَّا إِيَّاكَ.

ثامناً – قاعدة جواز ردّ المحذوف

وجاء ذلك:

في شعر لبيد بن ربيعة، وغَدَوَا، في قوله:

وما النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَّارِ وَأَهْلِهَا بِهَا يَوْمَ حَلَوْهَا وَغَدَوَا بِلَاقِعِ (30)
وفي غير الموزون من الكلام يقال: غَدَا.

تاسعاً – قاعدة جواز فكّ الادغام

وجاء ذلك:

في شعر زهير بن أبي سلمى: رَكَكَ، في قوله:

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا وَقَالُوا إِنَّ مَشْرَبَكُمْ مَاءَ بَشْرَقِي سَلْمَى فَيَدُّ أَوْ رَكَكَ (31)
وفي غير الموزون من الكلام يقال: رَكَ.

عاشراً – قاعدة جواز مخالفة القواعد النحوية

أ – مجيء الرفع بدل النصب أو العكس وجاء ذلك:

1 – في شعر الشاعر أن تقرأ، في قوله:

أن تقرأ على أسماء ويحكمنا مني السلام وأن لا تُشعرا أحدا (32)
وفي غير الموزون من الكلام يقال: أن تقرأ.

2 – وأسداً، في شعر عمرو بن أبي ربيعة:

إذا اسودَّ جُحُ الليلِ فلتأتِ ولتكن خطاك خِفافاً إن حُرَّاسنا أسداً (33)
وفي غير الموزون من الكلام يقال: أسد.

ب – مجيء الرفع بدل الجزم وجاء ذلك:

في شعر قيس بن زهير ألم يأتيك في قوله:

ألم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد (34)
وفي غير الموزون من الكلام يقال: ألم يأتك.

ج – مجيء النصب بدل الجزم وجاء ذلك:

في رجز الشاعر:

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها (35)
وفي غير الموزون من الكلام يقال: وأبا أبيها.

د – مجيء الجزم بدل النصب وجاء ذلك:

في شعر امرئ القيس أن يأتنا، في قوله:

ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيْدُ نخطب (36)
وفي غير الموزون من الكلام يقال: أن يأتينا.

ه – مجيء الجرّ بدل الرفع والنصب

1 – مجيء الجرّ بدل الرفع وجاء ذلك:

في شعر امرئ القيس كبير أناسٍ مُزَمِّلٍ في قوله:

كأنّ ثبيراً في عرّانين وبّله كبير أناسٍ في بجادٍ مُزَمِّلٍ (37)
وفي غير الموزون من الكلام يقال: كبير أناسٍ مُزَمِّلٍ.

2 – مجيء الجرّ بدل النصب وجاء ذلك:

وقطناً محلوج، في شعر ذي الرمة:

كَأَنَّكَ ضَرَبْتَ قُدَامَ أَعْيُنِهَا قِطْنًا بِمُسْتَحْصَدِ الْاَوْتَارِ مَحْلُوجٍ (38)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: قطناً محلوجاً.

و — جعل اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة وجاء ذلك:

في شعر خدّاش بن زهير أضيبيّ أم حمارٍ كان أمّك، في قوله:

فإنّك لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَطْبِيّ كَانَ أمّك أم حمارٍ (39)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: أطبياً كان أمّك أم حماراً.

ز — تصغير فعل التعجب واسم لاشارة وجاء ذلك:

في شعر العرجي يا ما أميلح، هوليائكنّ، في قوله:

يَا مَا أَمِيلِحْ غَزْلاً شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيائِكُنَّ الضَّالِّ السُّمِّرِ (40)

وفي غير الموزون من الكلام لا يصغر فعل التعجب ولا اسم الاشارة.

ح — الحاق نون التأكيد بالفعل الماضي واسم الفاعل وجاء ذلك:

1 — في شعر الشاعر أقائلنّ، في قوله:

وَلَا يَرَى مَا لَأَ لَهُ مَعْدُوداً أَقَائِلُنْ أَعْجَلُوا الشُّهُوداً (41)

وفي غير الموزون من الكلام لا تلحق نون التأكيد باسم الفاعل.

2 — ودامنّ، في شعر الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكْ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا (42)

وفي غير الموزون من الكلام لا تلحق نون التأكيد بالفعل الماضي.

ط — الحاق نون التنوين بالاسم المفرد المنادى وجاء ذلك:

في شعر الاحوص يا مطرّ، في قوله:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ (43)

وفي غير الموزون من الكلام لا تلحق التنوين اسم المفرد المنادى.

ى — تنوين الاسم غير المنصرف وجاء ذلك:

في شعر النابغة الذبياني قصائدّ، في قوله:

فَلَنَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلَتَرْكَبَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْاَكْوَارِ (44)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: قصائدّ.

ك — مجيء أبيض وأسود بمعنى أفعال التفضيل وجاء ذلك:

1 — في شعر الراجز، أبيض، في قوله:

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضٍ

وفي غير الموزون من الكلام يقال: أَشَدُّ بَيَاضاً (45).

2 — وأَسْوَدُ، في قول المتنبي:

أَبْعَدُ بَعْدَتْ بَيَاضاً لَا بَيَاضَ لَهُ لَانَتْ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ (46)

وفي غير الموزون من الكلام يقال: أَشَدُّ سَوَاداً.

عود على بدء:

بعد ذكر ما تقدم نعود إلى كتاب الله الحكيم ونورد أمثلة من مراعاة الوزن اللفظي في بعض آياتها مثل قوله تعالى:

أ — (وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ# وَطُورِ سِينِينَ# وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ# لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) (47).

ب — (إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكَ بِسِحْرِهِمَا ...) (48).

في المورد الأول قال — سبحانه وتعالى — (وطور سينين) بدل (وطور سيناء) مراعاة للوزن، وليس مراعاة للسجع، فإن قوله — تعالى: (في أحسن تقويم) ليس فيه مراعاة للسجع.

وفي المورد الثاني قال — عزَّ اسمه — (إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ) بدل (هذين) مراعاة للوزن.

وفي الموردين لا يلتبس الأمر على أحد، ولا حاجة فيها لمراعاة قواعد اللغة العربية التي وضعت للكلام غير الموزون، كي نختلق بسببها قراءة مخالفة للنصِّ القرآني الذي أوحى الله به إلى رسوله (ص).

سادساً — اجتهد القراء وتبدلهم النصّ القرآني بغيره استناداً إلى ما سبق ذكره

في النصف الثاني من القرن الأول الهجري اجتهد القراء، واعتمدوا الروايات والاجتهادات اللاتي أوردناها سابقاً، واختلقوا القراءات المختلفة وأسسوا بذلك علم القراءات، فقد كان العلماء يروون يومئذ في ما يروون ما خلاصته:

أ — إِنَّ الرِّسُولَ (ص) نَاجَى رَبَّهُ وَطَلَبَ مِنْهُ: أَنْ يَخَفِّفَ عَنْ أُمَّتِهِ فِي قِرَاءَةِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ فَأَذِنَ لَهُمْ أَنْ يَقْرَءُوا بِسَبْعَةِ أَحْرَفٍ، أَي: يَبْدُلُوا كَلَامَهُ الْمَجِيدَ بِمَا شَاءُوا كَمَا شَاءُوا، وَإِنْ لَهُمْ أَنْ يَبْدُلُوا مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنَى فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بَعْضَهُ بِبَعْضِ الْآخِرِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَتَبَدَّلَ مَعْنَى آيَةٍ رَحْمَةً بِآيَةٍ عَذَابٍ أَوْ آيَةٍ عَذَابٍ بِآيَةٍ رَحْمَةً، وَأَنَّ لِلنَّاسِ كُلِّ النَّاسِ أَنْ يَبْدُلُوا مَا جَاءَ فِي آيَةٍ — مثلاً — (عَزِيزٌ حَكِيمٌ) بـ(سَمِيعٌ بَصِيرٌ).

ب — إنّ الصحابة بدلوا النصوص القرآنية بما رأوه موافقاً لقواعد العربية أو بنصوص أخرى استحسنوها، وفق اجتهادهم.

ج — إنّ الخليفة عثمان قال: في المصحف لحن ستقيمه العرب بألسنتها وظنوا أنه أراد أن في رسم الخط خطأ ستقيمه العرب بألسنتها وكما جرى ذلك إلى يومنا هذا، وقرؤوا النصّ المكتوب لحناً صحيحاً، ولم ينتبهوا إلى أنّ الرواية قد تكون مختلفة ومفتراة من قبل الزنادقة.

وبسبب ما ذكرناه قامت جماعة من أولئك بتبديل النصّ القرآني وفق اجتهادهم الخاص اقتداء منهم بما روي عن الصحابة، وأخذوا بتلك الروايات، أي: أنهم استقوا في عملهم من معينين:

1 — من كل رواية جاء فيها ذكر تبديل لفظ القرآن بغيره من قبل الصحابة صحيحة كانت الرواية حسب مقاييس علم الدراية بمدرسة الخلفاء أم ضعيفة وشاذة.

2 — من كل لغة لكل قبيلة من قبائل العرب سواء أكانت شائعة لديهم أم شاذة ونادرة وكل قاعدة من قواعد اللغة العربية دونما ملاحظة لموارد الاستثناء منها.

3 — أضافوا إليهما اعتمادهم على ما استحسنوه في تبديل النصّ القرآني حسب اجتهادهم.

وفي ضوء ما ذكرناه قاموا بعرض النصوص القرآنية على المؤلف عندهم من قواعد اللغة العربية، وبدلوا من النصّ القرآني ما زعموه مخالفاً لها بلفظ يوافقها، وبحثوا في لغات العرب واختاروا منها لغات بدلوا بها لغة القرآن وتسبقوا في جمع كل ما جاء لكل قبيلة وفي كل رواية وكل قاعدة، وأخضعوا جميع كلمات القرآن لجميع تلكم الروايات واللغات والقواعد، وسمّوا كل لفظ بدّلوا النصّ القرآني به شاذاً كان أم غير شاذ بـ(قراءة)، وسمّوا عملهم ذلك بـ(علم القراءة)، وسمّوا أنفسهم بـ(القرّاء)، وكسبوا بذلك جاهاً وسمعة في المجتمع الإسلامي زعماء من الناس أنّهم علماء تخصصّوا بعلم قراءة كتاب الله المجيد ولم يدركوا أنّ عملهم تغيير لكلام الله المجيد.

وإليك مثلاً واحداً من أنواع عملهم المخلوق واساءتهم الأدب إزاء القرآن العظيم كما أورده القرطبي في تفسيره سورة الفاتحة (49) وقال:

التاسعة والعشرون — (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ).

ولغة القرآن ((الَّذِينَ)) في الرفع والنصب والجر؛ وهذيل تقول: اللّذونَ في الرفع، ومن العرب من يقول: اللذو(50)، ومنهم من يقول: الذي(51)؛ وسيأتي.

وفي ((عليهم)) عشر لغات؛ قرئ بعامتها:

((عليهم)) بضم الهاء وإسكان الميم.

و((عليهم)) بكسر الهاء وإسكان الميم.

و((عليهم)) بكسر الهاء والميم وإلحاق ياء بعد الكسرة.
 و((عليهم)) بكسر الهاء وضم الميم وزيادة واو بعد الضمة.
 و((عليهم)) بضم الهاء والميم كلتيهما وإدخال واو بعد الميم.
 و((عليهم)) بضم الهاء والميم من غير زيادة واو.
 وهذه الواجهة الستة مأثورة عن الائمة من القراء.
 وأوجه أربعة منقولة عن العرب غير محكية عن القراء: ((عليهم)) بضم الهاء وكسر الميم وإدخال ياء بعد الميم، حكاها الحسن البصري(52) عن العرب.
 و((عليهم)) بضم الهاء وكسر الميم من غير زيادة ياء.
 و((عليهم)) بكسر الهاء وضم الميم من غير إلحاق واو.
 و((عليهم)) بكسر الهاء والميم ولا ياء بعد الميم. وكلها صواب، قاله ابن الانباري.

دراسة الخبر:

أ — قال في أول كلامه: (وفي عليهم عشر لغات) واللغات جمع اللغة، ولغة كل قبيلة الكلمات التي تختص هي بتلفظها، وقد يقال لها (اللهجة) وكذلك يقال لما جاء في القرآن: (لغة القرآن) كما قال القرطبي قبل إيراده اللغات العشر:

(ولغة القرآن الذين في الرفع والنصب والجرّ وهذيل تقول: اللذون في الرفع...).

ولما كانت الثانية من اللغات التي ذكرها: (عليهم) بكسر الهاء وسكون الميم، هي لغة القرآن. كما كتبت في المصاحف، عرفنا أنّ اللغات التسع الباقية هي من اجتهادات القراء ولغات القبائل العربية، وبيان ذلك كالاتي:

ب — قال بعد إيراد ست لغات منها: (وهذه الواجهة الستة مأثورة عن الائمة القراء).
 أي أنّ القراء الذين يُقْتَدَى بهم في قراءة القرآن قرؤوا بهذه اللغات الست، ويصح للمسلمين أن يقتدوا بهم، ويقرؤوا بأي اللغات الست شاؤوا.

ويظهر من كلامه أنّ بعض القراء قرأ (عليهم) بلغة القرآن والخمسة الباقون قرؤوها حسب اجتهاداتهم.

ج — قال بعده: (وأوجه أربعة منقولة عن العرب غير محكية عن القراء) وإنّما ذكر الواجهة الأربعة التي لم يقرأ بها القراء في عداد القراءات العشر، لأنها نقلت من لغات العرب، ولغات العرب أحد المنابع التي أخذوا منها القراءات المختلفة مقابل النصّ القرآني، ويؤيد ذلك ما جاء في أول كلامه:

أولاً — (قرئ بعامتها) أي قرئ النصّ القرآني بعامةً تلكم اللغات العشر لأنه يقصد من (قرأ وقرئ) في علم القراءات قراءة النصّ القرآني كما أنّ القارئ هو المتخصص بقراءة القرآن.

ثانياً — قال في آخر كلامه: (وكلّها صواب، قاله ابن الانباري).

وابن الانباري هو أبو بكر محمد بن القاسم اللغوي النحوي، وصفوه بأنه: كان علامةً وقته في الادب، كان يحفظ عشرين ومائة تفسير للقرآن الكريم بأسانيدها — أي يرويها بأسانيدها عن مؤلفيها — وثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن المجيد — أي أنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من أشعار العرب يستشهد بها أحياناً على صحة النصّ القرآني، وأحياناً على صحة القراءات التي اكتشفها القرّاء، وأحياناً يستدل بها على معنى النصّ القرآني — وكان يحفظ ثلاثة عشر صندوقاً من الكتب (ت: 328)(53).

وإنّما قال ابن الانباري (كلّها صواب) لأنه وجد ستّاً منها في قراءة القرّاء الكبار بما فيها لغة القرآن المجيد وأربعاً منها في لغات العرب.

د— إنّ اللغات التسع التي قرئت مقابل النصّ القرآني: (عليهم) لم ينزل بها الله من سلطان، ولم تُروَ قراءتها عن الرسول (ص) ولا عن صحابته، لأنّ القراءة لو كانت مروية عنهم لنسبها إليهم كما قال قبله: (والخامسة عشرة) اختلف العلماء أيما أبلغ: ملك أو مالك؟ والقراءتان مرويتان عن النبي (ص) وأبي بكر وعمر ذكرهما الترمذي.

وقال بعده:

الموفية الثلاثين: قرأ عمر بن الخطاب وابن الزبير (رض) ((صراط من أنعمت عليهم)).

نتيجة دراسة قراءات ((عليهم)):

أولاً — إنّ القراءة الثانية (عليهم) كانت موافقة لخطّ المصحف الذي بأيدي الناس كلّ الناس اليوم، وكذلك ورثوه خلفاً عن سلف جيلاً بعد جيل، ولذلك قرأها الناس كلّ الناس منذ عصر رسول الله (ص) حتى اليوم ما عدا طبقة القرّاء منهم الذين اختلفوا القراءات، وكذلك أنزلها الله — جلّ جلاله — على رسوله (ص)، وكذلك كتبها جميع من كتبها من المسلمين على العصب واللخاف وغيرهما على عهد رسول الله (ص) وبتعليم الرسول (ص) إيّاهم أن يقرأوها كذلك

ومن فمه المبارك، وكذلك كتبها المسلمون منذ عصر الرسول (ص) حتى عصرنا الحاضر، وكذلك كتبها القرّاء أنفسهم في كل العصور، ولم يكتبوا معها ما اختلفوا من قراءات.

أمّا اللغات التسع الباقية: فمنها ما اختلفها القرّاء بأنفسهم استحساناً منهم لها.

ومنها ما اقتبسوها من تلفُّظ بعض القبائل العربية لكلمة (عليهم) في محاوراتهم الخاصة بهم.

ثم أخضعوا كلام الله المجيد لتلفظ تلك القبائل وهكذا اختلفوا تسع قراءات في مقابل النصّ القرآني لم ينزل الله بها من سلطان ولم يقرأها الرسول (ص) ولا من كان في عصره سواء الصحابة منهم أم سائر المسلمين. ثانياً – قال في الموفية الثلاثين:

(قرأ عمر بن الخطاب وابن الزبير (رض) ((صراط من أنعمت عليهم))) أي: إنّ هذه القراءة رويت عن عمر وابن الزبير خاصّة ولم ترد في النصّ القرآني ولم ترد عن رسول الله (ص).

ودليلنا على ذلك أنه قال قبله: إنّ قراءة مالك ومالك رويت (عن النبي وأبي بكر وعمر). وهكذا ذكر اسم النبي (ص) في عداد من قرأ (ملك ومالك) بينما نسب قراءة (صراط من أنعمت) الى عمر وابن الزبير، ولم يذكر اسم النبي (ص) في عداد من قرأ كذلك.

إذا فإنّ هذه القراءة مقابل النصّ القرآني (صراط الذين أنعمت عليهم) الذي توارثه المسلمون خلفاً عن سلف وجيلاً بعد جيل الى أن ينتهوا الى الذين أخذوه من فم الرسول (ص)، وكتبوه بأمره، ونحن نعلم أن الرسول (ص) أخذ هذه القراءة من الله سبحانه حيث قال تعالى: (سَنُقَرِّئُكَ فَلَاتَنْسَى).

وبناء على ذلك قالوا: أقرأ الله ورسوله المسلمين (صراط الذين أنعمت عليهم) كما هو في النصّ القرآني وقرأ عمر وابن الزبير (صراط من أنعمت عليهم)!!!

ولست أدري كيف استساغوا أن يقولوا: قال الله ورسوله وقال الصحابة والقراء!!!

ولست أدري ممّن أخذ عمر وابن الزبير وغيرهما تلك القراءة، لست أدري!!!

وإنّ عملهم في اختلاق القراءة لم يقتصر على ما اختلفوه لكلمة عليهم من قراءة، وإنّما هو دأبهم مع جميع الكلمات القرآنية في اخضاعها لما روه عن الصحابة من قراءة، أو ما وجدوها في شتى لغات القبائل العربية، أو ما ألفوها من قواعد اللغة في غير الموزون من الكلام، أو لما استحسنوه من بديل آخر للنصّ القرآني الكريم.

وهكذا اختلفوا ما لا نستطيع له عدّاً من القراءات لكلام الله المجيد استناداً إلى اجتهادهم في تبديل كلام الله المجيد بغيره.

وكل تبديل لكلام الله بغيره تحريف.

وكذلك حرّفوا كلام الله بأنواع التحريف:

أ – تحريف كلمات كلام الله المجيد مثل ما مرّ تبديلهم: (ننسه) بـ(ننساه) و(ولا الضالين) بـ(غير الضالين).

ب – تحريف الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لكلام الله مثل ما مرّ تبديلهم: (إنّ هذان) بـ(إنّ هذين).

ج — اريف ضبط الكلأت، مثل ما مرّ تبديلهم: (عَلَيْهِمْ) بـ (عَلَيْهِمْ) و (عَلَيْهِمْ).
وهكذا حرقوا القرآن تحريفاً بما لا يتيسر عدّه ومزقوه تمزيقاً ولم يجز نظيره على أي نصّ آخر سماوياً
كان مثل التوراة والانجيل المحرّفين أو من كلام البشر مثل قصائد شعراء الجاهليين كامرئ القيس أو
مخضرمين كأبي طالب وحسان بن ثابت أو إسلاميين كالمتنبي والحمداني وكذلك في خطب الخطباء
وتصانيف المؤلفين في أي لغة من لغات الانسان.
ثم سمّوا كل ذلك التحريف للقرآن بعلم القراءة.

نتيجة الدراسة:

نستنتج من الدراسة السابقة ما يأتي:
أولاً — إنّ قواعد النحو والصرف اكتشفت من محاورات بلغاء العرب وبدئ بتدوين أسسها بعد ربع قرن
من نزول القرآن.
وأنّهم وجدوا — مثلاً — أنّ بلغاء العرب تُغيّر حركات أواخر الكلمات منعاً للبس، فتُحرّك آخر الفاعل
بالضمة وآخر المفعول بالفتحة، وتقول: درّس الحسنُ الحسينَ، ليعلم أنّ الحسنَ مدرّسٌ والحسين تلميذٌ.
وفي كتابة الهمزة تكتب الهمزة المكسور ما قبلها على نبرة الياء مثل (فئة) ولما كان من الجائز في عدد
(مئة) حكّ الهمزة في جملة (خمس مئة درهم) — مثلاً — وتقرأ عندئذ (خمس منه درهم) ويلتبس الامر،
خالفوا القاعدة هنا، وأضافوا في الكتابة قبل الهمزة ألفاً ليتّنه لرفع هذا اللبس وكتبوها: مائة وخمسمائة.
إذا فالحكمة في وضع هذه القواعد رفع اللبس في النطق والكتابة.
ثانياً — نجد البلغاء قد يتركون بعض تلك القواعد في الكلام الموزون مثل الشعر، ويسمّون المبرّر له
(ضرورة الشعر) ونحن نسمّيه (قاعدة الكلام الموزون).
كما فصلنا القول فيه بمنّه تعالى في ما سبق.
ثالثاً — إنّ لكلّ سورة من سور القرآن وزناً خاصاً بها، تهفو لسماعه النفوس في مقابل أوزان الشعر
والنثر الفني.
وقد بني هذا الوزن في أي القرآن على تناسق الكلمات الموزونة في الجمل، والجمل بعضها مع بعض في
السورة، وإذا تغير شيء من بنائه فقد النغم المحبب إلى النفس.
وهذا أحد وجوه إعجاز القرآن الكريم، فهو معجز في تشييد مبانيه كما هو معجز في اختيار معانيه، وهو
معجز في جميع جوانبه، وهو فوق كلام بلغاء العرب كافّة.

فإنّ لم يؤمن أحد بأنّه وحي إلهي، فإنّه يقول عندئذ: إنّ من نطق سيد من صميم قريش أفصح قبائل العرب لساناً، وقد قال — صلى الله عليه وآله —: ((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش)) (54).

وعلى هذا يجب أن يتخذ القرآن ميزاناً لمعرفة صحة الكلام العربي ويقاس بتعابير قواعده لغتها، فما وافقه فهو صحيح وما خالفه فهو زائف وسقيم.

وبعد هذا البيان نقول: إنّ العلماء لما وجدوا في قوله تعالى: (إِنْ هَـذَا لَسَاحِرٌ رَّانٍ) خلافاً للقاعدة المكتشفة من لسان العرب حيث يقولون: (إن هذين لساحران)، أجروا عليه التبديلات المذكورة كلّ حسب اجتهاده، ينوون بذلك الخير في عملهم حين يقومون بتصحيح كلام الله — نعوذ بالله — بما يوافق تعابيرهم في كلامهم غير الموزون.

وبناء على عملهم هذا ينبغي لهم أن يصححوا شعر حسان (ملاؤس أو ملخزرج) ويقرؤوه: لما رأى بَدْرًا تَسِيلُ جِلَاهُابِكُنَّابٍ مِنَ الْاَوْسِ وَمِنَ الْخَزْرَجِ وَيَفْقِدُوهُ وَزَنَهُ الَّذِي بِهِ امْتَّازَ عَلَى سَائِرِ مَحَاوِرَاتِ الْعَرَبِ. بعد بيان ما سبق، نقف وقفة تأمل واستنتاج لما ذكرناه.

وقفة تأمل واستنتاج مع الآية الكريمة إزاء اجتهادهم فيها:

أولاً — إنّ لفظ (إنّ هذين لساحران) ثقيل على السمع والنطق، ولفظ (قَالُوا إِنَّ هَـذَا لَسَاحِرٌ رَّانٍ يُرِيدَانِ أَنْ يَخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ) خفيف على السمع والنطق، وموزون محبوب للنفس.

ثانياً — لا يلتبس المعنى مع هذا اللفظ على السامع، وذلك — أيضاً — ما عناه من رواه عن الخليفة عثمان في ما روى ابنه أبان وقال: قرأت هذه الآية عند أبي عثمان بن عفان، فقال: لحن وخطأ!!! فقال له قائل: ألا تغيّروه؟

فقال عثمان: دعوه فإنّه لا يحرّم حلالاً ولا يحلّ حراماً (55).

وقد برهنا على أن أمثال هذه الروايات افتري بها على الصحابة.

ثالثاً — كلّ ما قالوه من وجوه لتصحيح الآية أو لتحريفها كما نسمّيه، لم يتعدّ أقوالاً دونت في كتب الحديث والتفسير والقراءات. وحفظ الله كتابه المجيد أن تشوبه اجتهاداتهم، ولم يكتب فيه مما تداوله المسلمون منذ عصر القراء إلى عصرنا الحاضر.

وقد قال الطبري في تفسير الآية: (قرأته عامّة قراء الامصار (إن هذان) بتشديد (إن) وبالالف في (هذان)، وقالوا قرأنا ذلك كذلك).

وقال: (وإنه كذلك هو في خطِّ المصحف)، وذكر خلاف بعض أهل العربية من أهل البصرة وبعض نحويي الكوفة(56).

رابعاً — وجدنا منشأ هذا النوع من اختلاف القراءة، أخذهم قواعد العربية من أقوال لغات القبائل العربية وتعبدهم بتلك القواعد وقياسهم أي القرآن على تلك القواعد، فما خالفها من تعابير القرآن وصفوه بفساد الاعراب كما مرّ بنا آنفاً، وعدم دركهم بأنّ القرآن كلام موزون لا تجري عليه تلك القواعد، أنّ عليهم أن يتعلّموا استثناء تلك القواعد من القرآن الكريم.

ولست أدري ما المسوّغ لاتّخاذ محاورات العرب ميزاناً لمعرفة صحّة تعابير كلام الله وليس العكس.

أما أن للعلماء أن يحرّروا عقولهم من ربة التقليد الاعمى للسلف؟!!

هَبْ أن مخاطبهم في البحث لا يؤمن بالوحي ورسالة خاتم الانبياء (ص) فهل يشكّ أحد في بلاغة القرآن الذي تحدّى ببلاغته الناس أجمعين، ولا يزال تحدّيه باقياً إلى اليوم وإلى يوم الدين، أضف إليه أن القرآن نزل بلغة قريش وهم أفصح العرب لغة.

خامساً — إنّ تلك القراءات جميعها رويت عن آحاد وأحياناً ينتهي سندها إلى واحد، خلافاً للنصّ القرآني المتداول بين جميع البشر والذي رواه الملايين من الناس عن الملايين، جيلاً بعد جيل إلى أن ينتهي سندها إلى مئات الالوف عن عشرات الالوف من المسلمين الذين تلقّوها عن فم رسول الله (ص) سماعاً وعياناً. سادساً — أخطأوا في فهم ما روي عن الخليفة عثمان أنه قال: (فيه لحن ستقيمه العرب بألسنتها) وظنوا أنه قال في النصّ القرآني من المصاحف التي نسخت بأمره لحن ستقيمه العرب، أي: أن العرب ستغيّر كلمات القرآن بألسنتها وكان ذلك من أسباب تولد القراءات المختلفة بينما قصد الخليفة أن في رسم نسخ المصاحف المكتوبة لحناً في مثل كتابة (يعيسى) و (يأهل الكتاب) و (أيمَنهم) و (يوم القيمة) وستقيمها العرب بألسنتها وتقرؤوها: يا عيسى ويا أهل الكتاب وإيمانهم

ويوم القيامة كما تعلّموا قراءتها كذلك ممن تعلّمها كذلك من الصحابة والصحابة من رسول الله (ص) عن جبرائيل (ع) عن الله جلّ اسمه. وكذلك جرت كتابة المصاحف على رسم خط مصحف عثمان جيلاً بعد جيل حتى اليوم.

وأخيراً أوجدت ما رووا من اجتهادات الصحابة المختلفة في قراءة الايات لزعمهم أنّ القرآن فيه لحن — معاذ الله — اختلافاً في القراءات من بعدهم، كما رأيناه في كلمة (عليهم) من سورة الفاتحة، وتعددت مدارس القراءة وتكاثر عدد القرّاء ومدارسهم ومؤلفاتهم.

أمثلة من أثر اختلاف قراءاتهم على معرفة حلال الله وحرامه

قال الزركشي والسيوطي: باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الاحكام، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءات في (لمستم) و (لامستم)، وكذلك جواز وطئ الحائض عند الانقطاع وعدمه إلى الغسل على اختلافهم في (حتى يطهرن). وذكر القرطبي تفسير: (أو لامستم النساء)(57)، وقال قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (لامستم) وقرأ حمزة والكسائي (لمستم)(58).

وقال في (وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ)(59): قرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر ((يَطْهَرْنَ))، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل ((يَطْهَرْنَ)) بتشديد الطاء والهاء وفتحهما. وفي مصحف أبيّ وعبدالله ((يَتَطَهَرْنَ)). وفي مصحف أنس بن مالك ((ولا تقربوا النساء في مَحِيضِهِنَّ واعتزلوهن حَتَّى يَتَطَهَرْنَ)). رجَّح الطبري قراءة تشديد الطاء، وقال: هي بمعنى يغتسلن، لاجتماع الجميع على أن حراماً على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع الدَّم حتى تطهر. قال: وإنما الخلاف في الطهر ما هو؛ فقال قوم: هو الاغتسال بالماء. وقال قوم: هو وضوء كوضوء الصلاة. وقال قوم: هو غسل الفرج؛ وذلك يُحلّها لزوجها وإن لم تغتسل من الحيضة؛ ورجَّح أبو عليّ الفارسيّ قراءة تخفيف الطاء، إذ هو ثلاثيٌّ مضادٌّ لطمِث وهو ثلاثيٌّ(60).

وهكذا انتشرت القراءات المختلفة بين أتباع مدرسة الخلفاء.

وقد صنّفوا كتباً كثيرة في تدوين قراءات القراء، سجل منها في مادة القراءة بكشف الظنون 18 كتاباً، وفي مادة علم القراءة أكثر من عشرة ومائة كتاب(61) جمعوا فيها قراءات القراء.

ونظير ذلك أثر المرويات عن الصحابة في نقص آيات القرآن مثل ما روي عن أم المؤمنين عائشة أنها قالت: [ورضاع الكبير خمساً].

قال ابن رشد: (واختلفوا في رضاع الكبير، فقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وكافة الفقهاء لا يحرم رضاع الكبير، وذهب داود وأهل الظاهر إلى أنه يحرم، وهو مذهب عائشة)، وهو قوله وسبب اختلافهم تعارض الآثار في ذلك... (62).

كان هذا كله في مدرسة الخلفاء، فما هو موقف مدرسة أهل البيت من اختلاف القراءات والاحرف السبعة؟

رأي مدرسة أهل البيت في القراءات:

قد مرّ بنا أنّ — الامام الباقر — قال: القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة.

وفي حديث آخر بعده لما قيل له: (الناس يقولون أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف)، كذب القول وقال: (نزل القرآن على حرف واحد من عند الواحد). وفي روايتين أخريين عن الامام الصادق قال: (اقرأوا كما يقرأ الناس) (63).

الحقيقة الناصعة والقول الفيصل:

لقد مرت بنا أمور هائلة وخطيرة في ما قالوه في شأن جمع القرآن واختلاف مصاحف الصحابة والتابعين وإسقاطهم سوراً وآيات فيها، وزيادات سور وآيات أخرى فيها، وأقوالهم في آيات ناسخة ومنسوخة في الحكم أو التلاوة أو الحكم والتلاوة معاً.

واختلافهم في قراءات كثيرة متضادة، ملأوا فيها بطون موسوعات الحديث على اختلاف أنواعها، من صحاح وسنن ومسانيد ومصنفات وزوائد ومستدركات وموسوعات علوم القرآن من تفاسير وكتب الناسخ والمنسوخ والقراءات، مما يخيل لقارئ تلك الكتب بادئ ذي بدء، أنّ الاختلاف في أمر القرآن أكثر مما في الاناجيل.

ولكنّه إذا رجع إلى القرآن الكريم الذي بأيدي عامّة الناس وحده والذي ورثه جيل من الناس عن جيل حتّى انتهوا إلى الجيل الذي أخذه من فم رسول الله (ص) وسجّله في عصره وبأمره، لم يجد في هذا القرآن عيباً ولا أثراً من شيء مما ذكره وسطروه.

وإذا وقف الانسان السوي على هذا المعين، ثم أعاد النظر إلى كلّ تلك الروايات مسندها ومرسلها وكل تلك العلوم قديمها وجديدها وجدها كلّها وجميعها: (كسرَابٍ بَقِيْعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً) (64).

وإذا أعاد النظر إلى هذا القرآن الذي بأيدي عامّة الناس أيقن أنّه: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) (65).

وأيقن: (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ # لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) (66).

وآمن بقوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (67).

وأدرك أنّ الذي يقول لصفية: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ # لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ # ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ # فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) (68).

هو الذي منع غيره من أن يمسّ هذا القرآن بتحريف أو زيادة أو نقصان.

#

وندرس في ما يأتي بإذنه تعالى ما انتج بعض تلك الروايات من القول بالنسخ والانساء.

الهوامش

1. مادة (قرأ) من مفردات القرآن للراغب.
2. بتفسير الآية في تفسير الطبري 5 / 9.
3. بتفسير الآية في الدر المنثور للسيوطي 2 / 298.
- 4(البقرة / 106.
- 5(الاعلى / 6.
- 6(الكهف / 24.
7. القراءات الثلاث في تفسير الآية بتفسير الدر المنثور 1 / 104 — 105 . وتفسير الطبري 1 / 379 .
وقراءة سعد خاصة في المصاحف لابن أبي داود ص 96.
8. بتفسير القرطبي 2 / 68.
9. تفسير الطبري 1 / 380؛ والدر المنثور 1 / 105.
10. تفسير القرطبي 11 / 216.
11. رجعنا في جميع ما ذكرناه إلى تفسير القرطبي 11 / 216.
12. أوجزت الاخبار وأدمجت بعضها ببعض مما سبق ذكره في بحوث الكتاب ومن المصاحف لابن أبي داود ص 31 و 34؛ وتاريخ يعقوبي 2 / 160؛ ومناهل العرفان لمحمد عبد العظيم الزرقاني ط. عيسى البابي الحلبي بمصر 1 / 395 — 397.
13. غرائب القرآن للئيسابوري، بهامش الطبري 1 / 29 — 35 وفيه موارد أخرى؛ والمقنع للداني ص 30 — 92؛ واتحاف فضلاء البشر 1 / 329 — 331.
14. ذكر العلامة العسكري في الجزء الثاني من كتابه (القرآن الكريم وروايات المدرستين) عدة أمثلة على كل قاعدة، وقد اكتفينا بذكر مثال واحد للاختصار.
15. شرح شواهد المغني للسيوطي، الشاهد رقم 434.
- 16(ديوان طرفه بن العبد، تحقيق كرم البستاني.
17. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 243.
18. الاغانى لابي الفرج الاصفهاني، أخبار مجنون بني عامر ونسبه، 2 / 37.
19. مغني اللبيب، ص 22، الشاهد رقم 313؛ وشرح شواهد المغني، الشاهد رقم 276.

20. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 135.
21. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 356.
22. الكتاب لسيبويه، باب علامة اضممار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم، 2 / 370.
23. شرح المفصل لابن يعيش، مبحث الاسم المعرب، 1 / 68.
24. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 584.
- وأبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (288 – 377 هـ) إمام العربية في عصره.
25. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 647.
26. شرح شواهد المغني، في الشاهد رقم 268.
27. لسان العرب، مادة (لعج)؛ ومعجم مقاييس اللغة، مادة (لعج) 5 / 254؛ وجمهرة اللغة، مادة: (جعل)، 2 / 103.
28. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 50.
29. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 680.
30. الصحاح للجوهري، مادة: غدا، وشرح المفصل، 4 / 6.
31. العقد الفريد، كتاب الزمردة الثانية في فصائل الشعر ومخارجه، باب: ما يجوز في الشعر مما لا يجوز في الكلام 5 / 355.
32. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 32.
33. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 44.
34. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 148.
35. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 47.
36. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 30.
37. ديوان امرئ القيس، من معلقته المشهورة؛ وخزانة الادب، الشاهد رقم 350 ، 5 / 98.
38. خزانة الادب، في الشاهد رقم 349، 5 / 91؛ ولسان العرب، مادة: (حمش) وعجزه كذا: قطناً بمُسْتَحْمَشِ الاوتاد محلوج.
39. الكتاب لسيبويه، باب: الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول 1 / 48؛ و شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 801.
40. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 854.
41. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 545.

42. شرح شواهد المغني، الشاهد رقم 548.
43. الكتاب لسيبويه، باب: ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم، 2 / 202؛ وشرح شواهد المغني، الشاهد رقم 555.
44. ديوان النابغة الذبياني، حرف الراء، ص 259؛ والكتاب لسيبويه، باب: ما يكون ما قبل المحذوف 3 / 511.
45. لسان العرب، مادة: (بيض). والرجز لرؤبة بن العجاج.
46. مغني اللبيب لابن هشام، الباب الخامس، الجهة الثانية، الشاهد رقم 943.
- (47) التين/1 — 4.
- (48) طه / 63.
49. تفسير القرطبي، ط. مصر سنة 1378 هـ / 1 / 140 — 149.
50. قال أبو حيان في البحر 1 / 26 : واستعماله بحذف النون جائز. كذا في اللسان.
51. أي إفراداً أو جمعاً في الرفع والنصب والجر؛ كما يؤخذ من لسان العرب.
52. في بعض نسخ الاصل: ((الاخفش البصري)) وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة.
53. راجع ترجمته في الكنى والالقب للقمي، وأنباه الرواة في طبقات النحاة 3 / 201.
54. نهاية اللغة لابن الاثير، مادة (بيد).
55. القرطبي بتفسير الاية 11 / 216 ، معاذ الله أن يكون في كلام الله لحناً أو خطأ، وإنما الخطأ في اجتهاداتهم، صحابة وتابعين وقرّاء.
56. بتفسير الطبري للاية 16 / 136 — 137.
57. النساء / 43.
58. تفسير الاية بتفسير القرطبي 5 / 223؛ والزركشي 1 / 326؛ والانتقان 1 / 84.
59. البقرة / 222.
60. القرطبي بتفسير الاية 3 / 88 — 89 ، وذكر أنّ عاصماً روى عنه القولان.
61. كشف الظنون 2 / 1449 ، في مادة كتاب القراءات ومادة علم القراءة ص 1317 — 1322 ، وما بعدها.
62. بداية المجتهد، ط. مصر، سنة 1389 هـ ، 2 / 39. وراجع الفقه على المذاهب الاربعة لعبد الرحمن الجزيري، ط. بيروت، سنة 1969م.

63. الحديث الاول والثاني في الكافي 2 / 630 . والحديثان الاخران ص 631 وص 633؛ ووسائل الشيعة 4 / 821 وفيه عن الامام الصادق أيضاً واقرأوا كما علمتم.

(64) النور / 39.

(65) البقرة / 2.

(66) فصلت / 41 — 42.

(67) الحجر / 9.

(68) الحاقة / 44 — 47.